تحليل وقياس مدى قدرة اختبارات الضغط الكلية على التنبؤ بالاستقرار المصرفي في العراق(*)

أ.م. عمر محمود عكاوي
جامعة ديالى
كلية الإدارة والاقتصاد
omareco@uodiyala.edu.iq

أ.د. عماد محمد علي
جامعة بغداد
كلية الإدارة والاقتصاد
emadabdullatif@coadec.uobaghdad.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.2.9

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٢/٤/١٩ تأريخ قبول النشر ٢٠٢٢/٥/١٥ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٨/٣٠

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى اختبار تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المصرفي عن طريق تحليل بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (٢٠١٣-٢٠٢٠)، ولمعرفة قابلية النظام المصرفي على التصدي للصدمات التي تحدث في بيئة الاقتصاد الكلي عن طريق إبراز دور تطبيق اختبارات الضغط الكلية، كأداة انذار مبكر لتحقيق الاستقرار المصرفي اتجاه صدمات القطاع الحقيقي في الاقتصاد العراقي.

وأظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين كل من سعر الصرف والتضخم ومؤشر الاستقرار المصرفي ووجود علاقة طردية ومعنوية بين النمو الاقتصادي ومؤشر الاستقرار المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية. كما أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين المتغيرين الانفاق العام وسعر الفائدة ومؤشر الاستقرار المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية. وفشل متغير البطالة في تأثيره على مؤشر الاستقرار المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية، كما أظهرت سيناريوهات اختبارات الضغط المصرفي قوة رأس المال للجهاز المصرفي لتصدي لصدمات التي تحدث في القطاع الحقيقي، وهذا يدل على قوة المركز المالي للنظام المصرفي في العراق في التصدي للمخاطر التي تطرأ على بيئة الاقتصاد الكلي.

كما أوصت الدراسة بتطوير وتوحيد تقنية اختبارات الضغط الكلية والجزئية من قبل البنك المركزي العراقي لتحديد وتشخيص المخاطر المتوقعة في القطاع الحقيقي عن طريق الاعتماد على كوادر أكاديمية من الاحصائيين والمبرمجين لغرض الوصول برنامج خاص لاختبارات الضغط.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المصرفي، المتغيرات الاقتصادية، اختبارات الضغط.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (٢) ٢٠٢٢
الصفحات: ١٥٣-١٦٩

(*) البحث مستل من أطروحة الدكتوراه للباحث الأول.

Analyze and Measure the Extent of the Ability of Total Stress Tests to Predict Banking Stability in Iraq

Abstract

This research aims to test the impact of macroeconomic variables on banking stability by analyzing some macroeconomics in the Iraqi economy and to know the ability of the banking system to respond to shocks that occur in the macroeconomic environment by highlighting the role of applying macro stress tests as an early warning tool to achieve banking stability towards shocks The real sector in the Iraqi economy.

The results of the study showed that there is an inverse and moral relationship between the exchange rate, inflation and the banking stability index, and the existence of a direct and moral relationship between economic growth and the banking stability index according to the logic of economic theory. The results of the study also showed that there is a weak relationship between the two variables, public spending, the interest rate and the banking stability index, according to the logic of economic theory. And the failure of the unemployment variable to affect the banking stability index according to the logic of economic theory, as the scenarios of banking stress tests showed the capital strength of the banking system to respond to the shocks that occur in the real sector and this indicates the strength of the financial position of the banking system in Iraq in addressing the risks that arise in the economic environment total.

The study also recommended the development and unification of the technique of total and partial stress tests as well by the Central Bank of Iraq to identify and diagnose the expected risks in the real sector by relying on academic cadres of statisticians and programmers for the purpose of accessing a special program for stress tests.

Key words: Banking Stability, Economic Variables, Stress Tests.

المقدمة:

يُعد القطاع المصرفي من القطاعات المهمة التي تمارس دوراً بالغ الأهمية في عملية نمو اقتصاد البلد عن طريق الخدمات المصرفية التي يقدمها. وتعد قوة المؤسسات المصرفية أمر بالغ الأهمية في تحفيز التنمية والنمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الاستثمار وخلق فرص العمل والحد من الفقر، وتعد الأعمال المصرفية نشاطاً تجارياً محفوفاً بالمخاطر، نتيجة التطورات في إطار العولمة والتحرير المصرفي وتنوع المنتجات والخدمات المصرفية، إذ يواجه القطاع المصرفي مخاطر متعددة كالمخاطر النظامية المتمثلة بـ(مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة)، فضلاً عن ذلك هناك مخاطر أخرى متمثلة بالتغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي، نظراً لأهمية مؤشرات الاقتصاد الكلي في التنبؤ بوجود خطر في المستقبل وكيف أن التغيرات في المتغيرات الاقتصادية الكلية تنعكس على الاستقرار المصرفي، أي الصدمات التي تحدث في القطاع الحقيقي وانعكاسها على الاستقرار المصرفي نتيجة الترابط بين القطاع الحقيقي والقطاع المالي، ومن هنا تبرز أهمية الاستقرار المصرفي، إذ يعد القطاع المصرفي أحد أهم مكونات النظام المالي، فإن سلامته واستقراره يعد أحد الركائز الأساسية لسلامة القطاع المالي والاقتصاد بأكمله، لذلك يحظى موضوع مفهوم الاستقرار المصرفي أهمية كبيرة من قبل الجهات الإشرافي (البنوك المركزية).

ونتيجة لتطور الأزمات المالية والمصرفية بدأ التفكير في الاعتماد على أدوات متطورة في مواجهة تلك المخاطر، فقد برزت أهمية اختبارات الضغط الكلية كأداة لإدارة المخاطر ولتحقيق سلامة واستقرار النظام المصرفي بعد حدوث الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، فقد تم التركيز على اختبارات الضغط وفقاً لتعليمات لجنة بازل (3) التي ينبغي على القطاع المصرفي الاستعانة بها في إدارة المخاطر لديه نتيجة التغيرات المستقبلية في الظروف الاقتصادية والتي قد تكون لها آثار سلبية على القطاع المصرفي، الأمر لذي جعل السلطات النقدية في جميع دول العالم تركز على اختبارات الضغط الكلية كأداة لتحقيق استقرار النظام المصرفي.

أولاً: مشكلة البحث:

تكمُن مشكلة البحث في أداء النظام المصرفي بما في ذلك مستوى تطوره واستقراره الذي يعتمد على الظروف الاقتصادية الوطنية أو الاقليمية، إذ يتصف الاقتصاد العراقي ببيئة اقتصاد كلي صعبة نتيجة التغيرات السريعة والمستمرة التي تشهدها المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذه التغيرات في المتغيرات الاقتصادية قد تؤدي إلى مشاكل كبيرة في الصناعة المصرفية والاستقرار المصرفي، وبالتالي لابد من استخدام أداة فعالة تساهم في تحديد حجم المخاطر المستقبلية المتوقعة في المتغيرات والظروف الاقتصادية والتي تهدف إلى تحقيق الاستقرار المصرفي.

ثانياً: أهمية البحث:

تكمُن أهمية البحث في فهم تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المصرفي والتركيز على استخدام اختبارات الضغط الكلية كأداة لتقييم مرونة النظام المصرفي وتحديد مدى قدرته على تحمل الصدمات الشديدة التي تحدث في القطاع الحقيقي لغرض تفادي الأزمات المصرفية وتجنب حالات عدم الاستقرار المصرفي.

ثالثاً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى اختبار تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المصرفي من خلال:

١. معرفة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية على مؤشر الاستقرار المصرفي.
٢. معرفة قابلية النظام المصرفي على التصدي لصدمات التي تحدث في بيئة الاقتصاد الكلي.
٣. إبراز دور تطبيق اختبارات الضغط الكلية كأداة انذار مبكر لتحقيق الاستقرار المصرفي اتجاه صدمات القطاع الحقيقي في الاقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية البحث:

يعتمد البحث على فرضية أساسية مفادها:

١. تمارس المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثيراً هاماً على استقرار النظام المصرفي في العراق.
٢. قدرة اختبارات الضغط الكلية كأداة لكشف عن حجم المخاطر التي يتعرض لها النظام المصرفي وقياس درجة حساسيته وقدرته في امتصاص الصدمات اتجاه التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي.

خامساً: الحدود المكانية والزمانية للبحث:

١. تمثلت الحدود المكانية للبحث في تحليل واقع مؤشرات الاستقرار المصرفي وواقع أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد العراقي.
٢. المدة الزمنية للبحث محصورة بين عام (٢٠١٣-٢٠٢٠) نظراً للبيانات المتوفرة والمنشورة من قبل البنك المركزي ووزارة التخطيط والتعاوني الإنمائي.

سادساً: منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي في التطرق إلى الاطار النظري العام، ومن ثم الاعتماد على المنهج التحليلي لتوضيح تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على الاستقرار المصرفي عن طريق تحليل نتائج البحث باستخدام أساليب التحليل المالي.

الدراسات السابقة:

أولاً: الدراسات العربية:

١. دراسة (طالب، ٢٠١٧):

تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق أهداف المصرف وقيمته السوقية
دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية

تهدف الدراسة إلى إدارة المخاطر المصرفية وفق سيناريوهات عالية الشدة، وتوصلت الدراسة إلى أن اختبارات الضغط هي أسلوب أفضل لفحص قدرة المصرف وإمكانياته للأداء في أقسى الأوضاع الصعبة وفق سيناريوهات عالية الشدة.

٢. دراسة (العمار واسماعيل، ٢٠١٨):

دراسة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان في المصارف التجارية الخاصة العاملة في سورية باستخدام نموذج (ARDL)

تهدف الدراسة إلى اختبار المتغيرات الاقتصادية الكلية على مخاطر الائتمان، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع، كما توصلت أن

متغيرات الاقتصاد الكلي لها دور كبير في تفسير التغيرات الحاصلة في جودة محفظة القروض التي تسبب ارتفاع نسب الديون غير العاملة في المصارف التجارية السورية.

٣. دراسة (خلف وداود، ٢٠١٨):

تحليل العلاقة بين حجم القروض المتعثرة وكفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لعينة من المصارف الأهلية في العراق

تهدف الدراسة إلى دراسة تأثير الديون المتعثرة على كفاية رأس المال باستخدام اختبارات الضغط لغرض اختبار سلامة ومتانة المصارف الخاصة العاملة في العراق، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المصارف المختارة استطاعت تجاوز الصدمات المفترضة المختلفة وبنسب متفاوتة وأن نسبة رأس المال لدى المصارف لم تنخفض دون النسبة المعيارية (12%) وتعبر هذه الدراسة عن اختبارات الضغط الجزئية التي تدرس المحفظة البنكية.

٤. دراسة (صابر، ٢٠١٩):

اختبارات الضغط كأداة لتحقيق الاستقرار المالي: دراسة تجربة الأردن

تهدف الدراسة إلى التعرف على تجربة الأردن في اعتماد اختبارات الضغط كآلية لتقييم قدرة النظام المالي الأردني على التصدي للصدمات والأزمات المالية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن اختبارات الضغط بينت أن نسبة ملاءة رأس المال في القطاع المصرفي الأردني ستبقى أعلى من الحد الأدنى الذي يسمح به البنك المركزي الأردني والمقدر (12%) والحد الأدنى الذي أقرته بازل (3) والمقدر (10.5%)، الأمر الذي يعني أن القطاع المصرفي سليم ومستقر وقادر على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتع البنوك الأردنية بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة والربحية.

ثانياً: دراسات أجنبية:

١. دراسة (Mariusz & Katarzyna,2017):

The Impact of Macroeconomic Performance on the Stability of Financial System In The EU Countries

تهدف الدراسة إلى تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي على استقرار النظام المالي المقتبس من قروض البنوك المتعثرة إلى إجمالي القروض الاجمالية، والتغير المطلق في مؤشر سعر الصرف الاسمي، ومؤشر العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، وتشير النتائج إلى أن الزيادة في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وتسارع النمو الاقتصادي، وكذلك الموقف المالي الجيد تؤدي جميعها إلى استقرار كبير في القطاع المالي.

٢. دراسة (Oanh,2018):

A Framework for Macro Stress-Testing the Credit Risk of Commercial Banks: The Case of Vietnam

تهدف الدراسة إلى تحديد قدرة البنوك التجارية الفيتنامية على تحمل مخاطر الائتمان نتيجة لصدمات الاقتصاد الكلي، وتوصلت الدراسة إلى أربعة بنوك تعاني من نقص في رأس مالها.

٣. دراسة (Miora Rakotonirainy,2020):

Macro Stress Testing Credit Risk: Case of Madagscar Banking Sector

تهدف الدراسة إلى تحديد تأثير صدمات متغيرات الاقتصاد الكلي على المحفظة الائتمانية للقطاع المصرفي،إذ أثبتت الدراسة أن القطاع المصرفي هو الأكثر استجابة لصدمة الناتج المحلي الإجمالي.

٤. دراسة (Kemal & Emina,2020):

Effects of Macroeconomic Environment on Non-Performing Loans and Financial Stability: Case of Bosnia and Herzegovina

تهدف الدراسة إلى التعرف على آثار ظروف الاقتصاد الكلي على القروض المتعثرة والاستقرار المالي للقطاع المصرفي في البوسنه والهرسك خلال المدة ٢٠٠٦-٢٠١٧، وتوصلت الدراسة إلى نتائج الفرضية حول الارتباط بين ظروف الاقتصاد الكلي والقروض المتعثرة والاستقرار المالي، إذ تؤثر ظروف الاقتصاد الكلي على كل من القروض المتعثرة والقطاع المصرفي، إذ أظهرت النتائج أن تحسين ظروف الاقتصاد الكلي يؤدي إلى التحسن في جودة الائتمان.

الجانب النظري:

أولاً: مفهوم الاستقرار المصرفي:

عرفه Tommaso Padoa-Schioppa (البنك المركزي الأوربي) هو الحالة التي يكون فيها النظام المصرفي قادراً على تحمل الصدمات دون إفساح المجال للعمليات التراكمية التي تعيق تخصيص المدخرات لغرض الاستثمار ومعالجة المدفوعات في الاقتصاد (Tomasso,2003: 269)، إذ ركز هذا التعريف على قدرة النظام المصرفي في امتصاص الصدمات والاستمرار بوظائفه الأساسية كتخصيص المدخرات وإدارة نظام المدفوعات. كما عرفه (Frederick Mishkin) (جامعة كولومبيا) بأنه عدم الاستقرار المصرفي يحدث عندما تتداخل صدمات النظام المصرفي مع المعلومات حتى لا يتمكن النظام المصرفي من القيام بعمله المتمثل بتوجيه الأموال لمن لديهم فرص الاستثمار المنتجة (Mishkin,1999:5).

ثانياً: أهمية الاستقرار المصرفي:

تكمُن أهمية الاستقرار المصرفي عن طريق الأثر الذي يتركه في مستوى النشاط الاقتصادي ككل، وتتركز أهمية الاستقرار المصرفي عن طريق ما يأتي:

١. تعد مؤشرات الاستقرار المصرفي مقياس تسمح بمقارنة الأوضاع عبر الدول ويساعد كشف المخاطر المستقبلية والصدمات الاقتصادية الكلية والمالية المهمة التي تهدد النظام المصرفي والعمل على تقليل من حدتها عن طريق الإجراءات الاحترازية (Miguel,2009:6).
٢. عدم الاستقرار المصرفي يؤثر على النمو الاقتصادي، نظراً لوجود علاقة عكسية بين غياب الاستقرار المصرفي والنمو الاقتصادي.
٣. تتجسد أهمية الاستقرار المصرفي في حالات عدم الاستقرار، إذ تمتنع المصارف عن تقديم الائتمان للمستثمرين ودعم المشاريع الانتاجية بسبب انحراف أسعار الموجودات بشكل كبير عن قيمتها الحقيقية (فاضل، ٢٠١٩: ٣٩).

٤. يُسهم الاستقرار المصرفي في تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية وزيادة المنافسة المصرفية بين الفروع العاملة في القطر ويسهم في الشمول المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية.
٥. إن استقرار النظام المصرفي يساعد على استقرار النظام المالي، ومن ثم استقرار النشاط الاقتصادي الكلي (مخلوف، ٢٠١٦: ١٧٥).

ثالثاً: مفهوم اختبارات الضغط المصرفي:

تناولت العديد من الدراسات من قبل المختصين والأكاديميين والمهنين الماليين في المؤسسات المصرفية مفهوم اختبارات الضغط كأداة مستحدثة في إدارة المخاطر وتحليل مرونة المؤسسات المصرفية أو النظام المصرفي في ظل الصدمات الشديدة، ويقصد باختبارات الضغط هو أسلوب لاختبار درجة استقرار كيان أو نظام في ظل ظروف عمل سلبية صعبة، فقد تم استخدامها في الأصل لاختبار أداء المحافظ الاستثمارية لمؤسسة معينة أو استقرار المؤسسات الفردية وتسمى (اختبارات الضغط الجزئية) وهناك اختبارات تستخدم لاختبار درجة استقرار مجموعة من المؤسسات المصرفية (النظام المصرفي) التي يمكن أن تمتلك هذه المؤسسات مجتمعة تأثير على النشاط الاقتصادي وتسمى (اختبارات الضغط الكلية) (Claudio & Mathias,2012:2)، وذلك نظراً لتركيزها على مستوى النظام المصرفي وأهميتها في تحديد المخاطر في القطاع المصرفي عن طريق تقييم إحداث الضغط الشديد كصدمات الاقتصاد الكلي وتأثيرها على النظام المصرفي (Lvo & Tory,2017:3). كما تعرف اختبارات الضغط هي أسلوب يقيس مدى ضعف محفظة أو مؤسسة أو نظام مصرفي كامل في ظل أحداث أو سيناريوهات افتراضية مختلفة، أي هي عبارة عن تمرين كمي "ماذا لو" لتقدير ما سيحدث لرأس المال والأرباح والتدفقات النقدية للمؤسسات المصرفية الفردية أو النظام المصرفي ككل اذا واجهت مخاطر معينة.

رابعاً: أنواع اختبارات الضغط:

لا توجد طريقة محددة لتطبيق نموذج اختبارات الضغط على جميع الأنظمة المصرفية، ولكنها تختلف من بلد إلى آخر حسب نوع الاقتصاد ومدى تطور النظام المصرفي، بينما إجراء اختبار الضغط في الأنظمة المصرفية والمالية المتطورة يتطلب نماذج اختبارات ضغط متطورة وبيانات أكثر تعقيداً، ويمكن تصنيف أنواع اختبارات الضغط إلى ما يأتي:

١. اختبارات الضغط من جهة عوامل الخطر:

أ. اختبارات تحليل الحساسية: تستخدم اختبارات الحساسية لقياس مدى أثر التحركات لنوع واحد من المخاطر مع بقاء المتغيرات الأخرى كافة ثابتة دون تغير على الموقف المالي للمصرف، أي تأخذ أثر التغير في أي عنصر من عناصر متغيرات الاقتصاد الكلي مثل أسعار الفائدة وأسعار الصرف أو المخاطر المتعلقة بالائتمان أو مخاطر التشغيل، ويهدف هذا النوع من اختبارات الضغط على إجراء تقييماً أولياً سريعاً لدرجة حساسية الوضع المالي للمصرف تجاه عامل واحد من المخاطر وتقييم قدرة المصرف على مواجهته باستخدام درجات مختلفة من الحساسية تكون خفيفة ومتوسطة وعالية الشدة، ويجرى هذا الاختبار على مستوى المحفظة أو على أحد أنشطة المصرف أو على مستوى نشاط المصرف ككل (Basel,2009:10)، وتشمل سيناريوهات المخاطر المطلوبة باستخدام هذا المنهج من اختبارات الضغط ما يأتي:

(١) السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان .
(٢) السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية.

(٣) السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة.
(٤) السيناريوهات المتعلقة بمخاطر التشغيل.
(٥) السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السوق.

ب. اختبارات تحليل السيناريو: تعد هذه الاختبارات الأكثر تعقيداً من اختبارات الحساسية، إذ يتم من خلالها إحداث تغيرات عدة غير عادية، أي تحركات متزامنة لعدد من المخاطر على المركز المالي للمصرف، ويعتمد هذا النوع من الاختبارات بوضع الافتراضات على أساس أحداث تاريخية وقعت في الماضي مثل الأزمة المالية العالمية، أو على أساس افتراضي استناداً إلى أحداث افتراضية يمكن حدوثها ولكنها لم تحدث بعد مثل التغيرات في بيئة الاقتصاد الكلي. وتهدف هذه الاختبارات إلى تقييم التأثير الجماعي للصدمات على المركز المالي للمصرف (الحي، ٢٠١٤: ٩٤).

٢. حسب كيفية التنفيذ:

أ. اختبارات الضغط الجزئية (تحليل من الاسفل للأعلى): يعتمد هذا النموذج على قيام المؤسسات المصرفية بإجراء اختبارات الضغط كآلية لإدارة المخاطر واختبار سلامة المحفظة الفردية معتمداً على بياناتها الداخلية، ويعتمد على افتراضات معدة مسبقاً وفق توجيهات السلطات الإشرافي، أو يقوم المصرف بافتراضها بنفسه، في ظل النهج التصاعدي تكون الاستجابة للصدمات المختلفة في السيناريو مقدرة على مستوى المحفظة الاستثمارية باستخدام بيانات مفصلة للغاية من المؤسسات المصرفية الفردية (Paul & Hilbers,2004:6)، ومن غير الممكن مقارنة نتائج هذا الاختبار مع المصارف الأخرى لاختلاف المنهجيات وطبيعة البيانات من مصرف لآخر.

ب. اختبارات الضغط الكلية (تحليل من الأعلى للأسفل): يتم إجراء اختبارات الضغط وفق هذا النموذج من قبل البنك المركزي حفاظاً على سلامة النظام المصرفي أو أي سلطة نظامية يخول لها ذلك، ويتم من خلاله بناء افتراضات أو سيناريوهات عامة مصممة من قبل البنك المركزي وتطبق على جميع المؤسسات المصرفية، ويتم استخدام البيانات الإجمالية للنظام المصرفي في إجراء هذا النوع من الاختبارات بهدف تقييم مرونة استقرار النظام المصرفي إزاء الصدمات التي تحدث في بيئة الاقتصاد الكلي.

رابعاً: علاقة النمو الاقتصادي بالاستقرار المصرفي:

من بين أهم متغيرات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على القروض المتعثرة ومن ثم الاستقرار المصرفي هو نمو الناتج المحلي الإجمالي، لأن النمو في الناتج يعزز دور المستثمرين في الوفاء بتسديد ديونهم المصرفية، إذ يرتبط نمو الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة عكسية مع القروض المتعثرة (NPL) (Leka,*et.at.*,2019:90)، وذلك لأن النمو الاقتصادي (الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي) يعد مصدراً إضافياً للسيولة في السوق وسيزيد من ربحية الشركات مما يمنحها إمكانية سداد القروض وانخفاض مستوى القروض المتعثرة، لذا يرتبط النمو في الناتج المحلي الإجمالي بعلاقة طردية ايجابية مع الاستقرار المصرفي (Kozaric & Dzelihodzic,2020:12)، وبالعكس فعلى سبيل المثال النمو الاقتصادي المتدهور سوف يقلل من مستوى الدخل ونتيجة لذلك سيجد الأفراد صعوبة في سداد اقساط القروض.

سادساً: تأثير البطالة بالاستقرار المصرفي:

إن الاتجاه التصاعدي للقروض المتعثرة يظهر بقوة مع سلبية الارتباط بوتيرة الانتعاش الاقتصادي، إذ سببت تداعيات الأزمة العالمية عام ٢٠٠٨ وارتفاع معدل الركود الاقتصادي التي أدت إلى المزيد من حالات الإفلاس والحد من النشاط في العديد من القطاعات وتسريح عدد من الأيدي العاملة وتخفيض الأجر الشهري، أدى هذا الوضع إلى زيادة معدل البطالة وخفض ضمنياً دخل الأفراد، فغالبية الأفراد النشيطين في أوروبا استخدموا القروض العقارية أو القروض الشخصية لشراء المباني أو السلع المعمرة، ونتيجة الأزمة تم تسريح عدد من الأيدي العاملة وخفض الأجور، فاصبح من الصعوبة تسديد القروض المصرفية وزيادة عبء ديون الأسر، مما أدى إلى ارتفاع القروض المتعثرة بسبب ارتفاع معدل البطالة (Teoder,*et.at.*,2020:6).

سابعاً: آلية انتقال تأثير سعر الصرف على الاستقرار المصرفي:

إن الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات المصرفية من الناحية المالية (الاقراض والاقتراض وتحويل الأموال) والتي يتم تسويتها بعمليات الصرف لا تخلو من مخاطر التقلبات في أسعار الصرف وخاصة في فترات عدم الاستقرار النقدي، وتخلق تقلبات سعر الصرف ضغوطاً على الاستقرار المصرفي بشكل مباشر عن طريق تغير قيمة الموجودات المصرفية أو بطريقة غير مباشرة عن طريق التأثير في النشاط الاقتصادي.

ثامناً: علاقة سعر الفائدة بالاستقرار المصرفي:

إن تقلبات أسعار الفائدة السوقية يمكن أن تؤثر على جانب العوائد التي يحصل عليها المصرف من جهة وعلى جانب التكاليف التي يتحملها ويدفعها المصرف من جهة أخرى، فعلى سبيل المثال عندما ترتفع أسعار الفائدة السوقية، فإن ذلك قد يؤثر على تخفيض هامش الفائدة الصافي وخصوصاً عندما يكون تركيب فقرات الميزانية المتعلقة بالموجودات والمطلوبات مرتبة بطريقة يتحمل فيها المصرف تكاليف على مصادر الأموال المقترضة أكثر من الايرادات في حالة ارتفاع أسعار الفائدة وتحديداً على القروض الممنوحة للزبائن، فارتفاع أسعار الفائدة يخلق للمصارف مخاطرة تتمثل بدفع فائدة أعلى على ودائعها وغيرها من مطلوباتها قياساً إلى ما تحصل عليه من ايراداتها، إذ أن التباين في الايرادات هو النقطة الجوهرية الهامة، لأن الايرادات المنخفضة أو الخسائر الأجمالية يمكن أن تهدد الاستقرار المصرفي عن طريق أضعاف كفاية رأس مال البنوك.

تاسعاً: تأثير التضخم بالاستقرار المصرفي:

إذ حققت الأدبيات التجريبية في تأثير التضخم على الاستقرار المصرفي (Huybens & Smith,1999)، إذ ذكروا في دراستهما طريقة تركيز النظريات الحديثة على كيفية زيادة تأثير التضخم على احتكاكات سوق الائتمان سلبية الانعكاسات على أداء القطاع المصرفي، فمع ارتفاع معدلات التضخم فإن حجم الاقتراض المصرفي يميل إلى الانخفاض، مما يؤدي تراجع القروض المصرفية مما يؤثر على أداء البنوك، وهذا يقلل من موارد البنوك وبالتالي تقل نسبة كبيرة من ربحيها (Mohammed,et.at.,2014:57).

عاشراً: علاقة الانفاق العام بالاستقرار المصرفي:

تمويل العجز في الانفاق العام عن طريق إصدار السندات الحكومية وبيعها إلى المصارف المحلية، إذ يقوم النظام المصرفي بتمويل شراء السندات الحكومية واستثمار فائض السيولة لديه في

قناة استثمارية بدرجة مخاطرة منخفضة جداً، مما يسهم هذا الاستثمار في السندات الحكومية على زيادة ربحية المصارف وازدياد رؤوس أموال البنوك (Isek,*et.at.*,2020:34). ومن أهم الأسباب التي تدفع المؤسسات المالية في البلدان النامية إلى الاستثمار في القروض الحكومية هو لا يوجد بدائل أخرى لتنويع الموجودات المالية بسبب تخلف الأسواق المالية، وبالتالي فإن الخسائر التي تتعرض لها البنوك بسبب احتواء القروض الحكومية تتمثل في ارتفاع سعر الفائدة بسبب تقلبات السوق على السندات الحكومية، الأمر الذي يسبب انخفاض من قيمة السندات نتيجة العلاقة العكسية بين أسعار الفائدة وأسعار السندات، مما قد يؤدي إلى قيام البنوك ببيعها بسعرها المنخفض من أجل الوفاء بالالتزامات في مطلوباتها، أو قد لا تستطيع الحكومة تسديد ديونها في موعدها وبالتالي يؤثر ذلك على الاستقرار المصرفي كما حدث في اليونان.

الجانب العملي:

أولاً: التوصيف الدالي للنموذج:

لغرض قياس وتحليل العلاقة الدالية للنموذج يجب تحديد المتغيرات المستقلة (النمو الاقتصادي ومعدل البطالة ومعدل سعر الصرف ومعدل الفائدة على الاقراض طويل الأجل ومعدل التضخم والافاق العام) والمتغير التابع (كفاية رأس المال)، وعليه يمكن اختبار العلاقة وفق الدالة الآتية:

$$Yi = a + b_1X + ui$$

إذ يمثل Y المتغير التابع (كفاية رأس المال) وX المتغيرات المستقلة (المتغيرات الاقتصادية الكلية).

ثانياً: الخصائص الاحصائية لمتغيرات الدراسة:

١. اختبار الاتجاه العام للبيانات:

يبين الجدول (1) نتائج اختبار فيلبس - بيرون لمتغيرات الدراسة للكشف عن مركبة الاتجاه العام.

الجدول (1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار فيلبس - بيرون على مستوى السلسلة

المتغير	ثابت Intercept	ثابت واتجاه عام Trend and intercept	بدون ثابت واتجاه عام Non
كفاية رأس المال	-1.869485	-3.288849	0.289127
Prob	0.3416	0.0868	0.7632
معدل البطالة	-5.640871	-5.471196	-4.943710
Prob	0.0001	0.0005	0.0000
النمو الاقتصادي	-5.702308	-6.246881	-5.695313
Prob	0.0000	0.0001	0.0000
معدل الفائدة	-5.374766	-5.412059	-4.899562
Prob	0.0001	0.0006	0.0000
معدل التضخم	-7.053036	-8.739488	-6.274277
Prob	0.0000	0.0000	0.0000
معدل سعر الصرف	-5.626353	-5.308238	-5.231134
Prob	0.0001	0.0008	0.0000
معدل الانفاق الحكومي	-9.908093	-11.66447	-6.907870
Prob	0.00000	0.00000	0.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

يُلاحظ من الجدول (1) أن جميع المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر أي مستقرة من الدرجة صفر، عدا المتغير المعتمد كفاية رأس المال، فهو غير مستقر على مستوى السلسلة كون القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية، وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة في السلسلة.

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة باستخدام اختبار فيلبس - بيرون على الفرق الأول للسلسلة

المتغير	ثابت Intercept	ثابت واتجاه عام Trend and intercept	بدون ثابت واتجاه عام Non
كفاية رأس المال	-8.622602	-9.104391	-8.633113
Prob	0.00000	0.0000	0.00000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

ثالثاً: مراحل تقدير نموذج ARDL:

١. اختبار معنوية حد تصحيح الخطأ:

يبين الجدول (3) نتائج تقدير حد تصحيح الخطأ.

الجدول (3) نتيجة تقدير معامل تصحيح الخطأ

	تقدير المعامل	احصاءة الاختبار t	معنوية الاختبار	القرار
حد تصحيح الخطأ	-1.288145	-16.32030	0.0000	معنوي

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

يلاحظ من الجدول (3) إن حد تصحيح الخطأ سالب ومعنوي، وهذا يعني أن هنالك علاقة توازنية طويلة الأجل، أي إن هنالك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي هناك إمكانية تصحيح أخطاء الأجل القصير على المدى الطويل بوحدة الزمن.

٢. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقاً لمنهج الحدود اذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة.

الجدول (4) نتائج تقدير اختبار الحدود F

إحصاءة الاختبار F	مستوى المعنوية	الحدود الدنيا	الحدود العليا
22.19602	10%	1.99	2.94
	5%	2.27	3.28
	2.5%	2.55	3.61
	1%	2.88	3.99

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

يلاحظ من الجدول (4) إن قيمة F المحسوبة أكبر من الحدود العليا وتحت مستوى معنوية مختلفة، وبالتالي هذا يؤكد وجود علاقة طويلة الأجل.

رابعاً: الاختبارات البعدية:

١. اختبار الارتباط الذاتي للبواقي:

يبين الجدول التالي نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM للكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (5) نتائج اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.266916	Prob. F(2,12)	0.3168
Obs*R-squared	5.230209	Prob. Chi-Square(2)	0.0732

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

يلاحظ من الجدول (5) إن القيمة الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية (5%) وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

٢. اختبار عدم التجانس للبواقي المقدرة:

يُبين الجدول التالي نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey لاختبار مشكلة عدم التجانس.

الجدول (6) نتائج اختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.371345	Prob. F(15,14)	0.9666
Obs*R-squared	8.538779	Prob. Chi-Square(15)	0.9004
Scaled explained SS	2.370017	Prob. Chi-Square(15)	0.9999

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

اذ يُبين من الجدول (6) أن النموذج المقدر لا يعاني من عدم التجانس للبواقي كون القيم الاحتمالية للاختبار أكبر من مستوى المعنوية (5%)، وبالتالي قبول فرضية العدم القائلة بأن الأخطاء المقدرة خالية من مشكلة عدم التجانس.

٣. اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

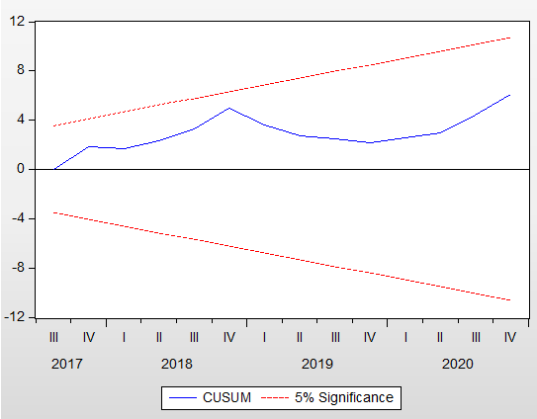

الشكل (1) اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الاجلين القصير والطويل

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها عبر الزمن، ولتحقيق ذلك يتم استخدام اختبار المجموع

التراكمي (CUSUM) ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة بالنسبة لنموذج (ARDL)، إذا وقع الشكل البياني داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية (5%)، ومن ثم تكون هذه المعاملات مستقرة.

يلاحظ من الشكل (1) إن إحصاءه الاختبار تقع داخل حدود الثقة، وبالتالي فإن النموذج المقدر تمتاز معاملاته بالاستقرارية الهيكلية.

خامساً: تفسير النموذج المقدر في الأجل الطويل:

الجدول (7) نتائج العلاقة طويلة الأجل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX	-0.059940	0.025707	-2.331659	0.0352
EXPE	0.000760	0.000469	1.620678	0.1274
GDP	0.020937	0.007499	2.792019	0.0144
INF	-0.059872	0.024555	-2.438285	0.0287
INT	0.089603	0.032800	2.731764	0.0162
UN	0.038291	0.014515	2.638001	0.0195
C	0.041024	0.034046	1.204959	0.2482

EC = D(BC) - (-0.0599*EX + 0.0008*EXPE + 0.0209*GDP -0.0599*INF + 0.0896*INT + 0.0383*UN + 0.0410)

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

يلاحظ من الجدول (7) ما يأتي:

١. بالنسبة للمتغير المستقل سعر الصرف EX فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية قوية ومعنوية إحصائية، فإن زيادة هذا المتغير بنسبة (100%) تؤدي إلى انخفاض في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي BC بنسبة (5.994%)، وهذا يوافق منطق النظرية الاقتصادية بسبب أن سعر الصرف له تأثيرات كبيرة على التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني، وأن تقلب سعر الصرف يعتد أحد العوامل الرئيسة المحددة للاستقرار الاقتصادي.

٢. بالنسبة للمتغير المستقل الانفاق العام EXPE فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية يوافق النظرية الاقتصادية، فإن زيادة هذا المتغير بنسبة (100%) تؤدي إلى زيادة في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي BC بنسبة (0.076%) ولكن غير معنوي، وهذا بسبب تذبذب حجم الانفاق العام خلال مدة الدراسة، إذ يرتفع في سنوات وينخفض في سنوات أخرى والسبب في ذلك ارتباط التغير في الانفاق العام بشكل وثيق مع تغيرات أسعار النفط.

٣. أما بالنسبة للمتغير المستقل النمو الاقتصادي GDP فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ومعنوية، بما يشير إلى زيادة هذا المتغير بنسبة (100%) تؤدي إلى زيادة في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي BC بنسبة (2.0937%)، وهذا يوافق منطق النظرية الاقتصادية بسبب زيادة معدلات النمو تسبب انخفاض في معدلات البطالة وانتعاش النشاط الاقتصادي ونمو أرباح الشركات، الأمر الذي يسبب انخفاض حجم المخاطر الائتمانية نتيجة زيادة قدرة

المقترضين على سداد ديونهم مما يؤدي إلى الزيادة في جودة محفظة القروض والاستقرار المصرفي.

٤. بالنسبة للمتغير المستقل التضخم INF فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية وذات تأثير معنوي موافق لمنطق النظرية الاقتصادية، إذ تشير الزيادة في هذا المتغير بنسبة (100%) تؤدي إلى انخفاض في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي BC بنسبة (5.9872)،% وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم يزيد من العبء على المقترضين ويسبب تراجع قدرتهم على سداد ديونهم مما يزيد من مخاطر الائتمان للبنوك.

٥. بالنسبة للمتغير المستقل سعر الفائدة طويل الأجل Int فقد أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية مخالف لمنطق النظرية الاقتصادية وغير معنوية، أي أن زيادة هذا المتغير بنسبة (100%) تؤدي إلى زيادة في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي BC بنسبة (8.960%) ويفسر الباحث ذلك إلى ضعف تأثير سعر الفائدة في النشاط الاقتصادي بسبب إلى عدم وجود سوق مالية متطورة، الأمر الذي جعل من أسعار الفائدة لا تمارس دوراً كبيراً في التأثير بالنشاط الاقتصادي.

٦. أما بالنسبة للمتغير المستقل معدل البطالة فقد أظهرت الدراسة إلى فشل هذا المتغير في تأثيره على مؤشر الاستقرار المصرفي على المدى الطويل، إذ أخذت تقديرات معدل البطالة قيمة موجبة عكس ما كان متوقع، أي أن زيادة هذا المتغير بنسبة (100%) تؤدي إلى زيادة في مؤشر كفاية رأس المال المصرفي بنسبة (3.829%)، وهذا لا يوافق منطق النظرية الاقتصادية، ويعلل الباحث السبب هو عدم دقة البيانات الخاصة في معدل البطالة التي تعتمدها وزارة التخطيط، فضلاً عن التباعد الزمني في احتسابها وكذلك إلى اختلاف المنهجيات المعتمدة في احتسابها من قبل وزارة التخطيط العراقية.

الجدول (8) سيناريوهات تأثر إجمالي رأس المال لجهاز المصرفي BC بصدمة Inf & GDP & EX

سيناريوهات تأثر إجمالي رأس المال للجهاز المصرفي BC بصدمة Inf & EX & GDP										
الفصول / السيناريوهات	2022		2023				2024			
	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4	Q1	Q2	Q3	Q4
السيناريو الأساس	17193370	17233470	17236750	17282230	17385540	17512330	17620830	17593910	17742350	17787600
نسبة كفاية رأس المال %	286	287	287	288	289	291	293	293	295	296
السيناريو خفيف شدة	12821990	12632200	12685653	12806441	12515463	13222450	13249269	13118465	13411280	13614750
نسبة كفاية رأس المال %	213	210	211	213	208	220	220	218	223	226
السيناريو متوسط الشدة	9833800	9685657	9729654	9842686	9307340	10499990	10062720	9913110	10240770	10424690
نسبة كفاية رأس المال %	163	161	162	164	155	174	167	165	170	173
السيناريو عالي الشدة	6950910	6897661	6907902	6812790	6489280	6973600	7458000	7210220	7470050	7656160
نسبة كفاية رأس المال %	115	114	115	113	108	116	124	120	124	127

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات EVIEWS 10.0.

ثامناً: سيناريوهات اختبارات الضغط المصرفي على كفاية رأس المال:

وفق هذا النموذج تم إدخال صدمة سلبية مزدوجة في القطاع الحقيقي لكل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف والتضخم على مؤشر رأس المال المصرفي، إذ يعد رأس المال لجهاز المصرفي هو خط الدفاع الأول التي تلجأ إليه البنوك في مواجهة خسائر المخاطر المصرفية، فيعد رأس المال الحماية لأصحاب الودائع وكذلك لدعم المركز المالي للبنك في مواجهة الظروف الطارئة، إذ يلاحظ من الجدول (8) أن حدوث صدمة في انخفاض النمو الاقتصادي وارتفاع التضخم وتدهور سعر الصرف بمقدار (15%) أدى ذلك انخفاض رأس المال للجهاز المصرفي من معدل (17458838) مليون دينار في سيناريو الأساس إلى معدل (13007796) مليون دينار في

السيناريو خفيف الشدة، الأمر الذي سبب انخفاض في كفاية رأس المال من معدل (290%) إلى معدل (216%).

كما يلاحظ من الجدول (8) في حالة حدوث صدمة للمتغيرات الاقتصادية مجتمعة بمقدار (25%) للسيناريو متوسط الشدة، فإن مقدار رأس المال سوف ينخفض إلى معدل (9954041) مليون دينار، الأمر الذي سبب انخفاض في نسبة كفاية رأس المال إلى معدل (165%). أما في حالة حدوث صدمة للمتغيرات الاقتصادية مجتمعة بمقدار (35%) للسيناريو عالي الشدة، فإنه يؤدي إلى انخفاض رأس مال القطاع المصرفي إلى معدل (7082657) مليون دينار وانخفاض نسبة كفاية رأس المال إلى (117%).

وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (290%) إلى (117%) وفق السيناريو عالي الشدة، إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة مقارنة مع النسب المحددة من قبل معايير بازل 2 والبالغة (8%)، وكذلك أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (12%)، وهذا يدل على أن الجهاز المصرفي في العراق يمتلك مستوى مرتفع من الملاءة المالية بسبب ارتفاع مكونات رأس المال والتي تكون أغلبها من الشريحة الاولى من رأس المال الأساسي استناداً إلى توجيهات البنك المركزي العراقي بالزام البنوك الخاصة بزيادة رأس مالها إلى (250) مليار كحد أدنى، التي تمثل هذه الزيادة الركيزة الأولى من ركائز بازل 2، لذا يكون رأس مالها مرتفع قياساً بالموجودات المرجحة بالمخاطر فترتفع نسبة كفاية رأس المال، وهذا يدل على قوة المركز المالي للنظام المصرفي في العراق في التصدي للمخاطر التي تطرأ على بيئة الاقتصاد الكلي.

الاستنتاجات:

١. أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية بين سعر الصرف والتضخم ومؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي ووجود علاقة طردية ومعنوية بين النمو الاقتصادي ومؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
٢. أظهرت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ضعيفة بين الانفاق العام وسعر الفائدة ومؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
٣. أما معدل البطالة فقد أظهرت الدراسة إلى فشل هذا المتغير في تأثيره على مؤشر كفاية رأس المال للقطاع المصرفي وفق منطق النظرية الاقتصادية.
٤. أظهرت سيناريوهات اختبارات الضغط المصرفي وفق نموذج الصدمة السلبية المزدوجة في القطاع الحقيقي لكل من النمو الاقتصادي وسعر الصرف والتضخم على مؤشر رأس المال المصرفي، وعلى الرغم من انخفاض نسبة كفاية رأس المال من (290%) إلى (117%) وفق السيناريو عالي الشدة، إلا أن هذه النسبة تبقى مرتفعة مقارنة مع النسب المحددة من قبل معايير بازل 2 والبالغة (8%) وكذلك أعلى من النسبة المحددة من قبل البنك المركزي العراقي البالغة (١٢%)، وهذا يدل على أن الجهاز المصرفي في العراق يمتلك مستوى مرتفع من الملاءة المالية بسبب ارتفاع مكونات رأس المال.

ثانياً: التوصيات:

١. التشديد على البنك المركزي بضرورة توفير التخصيصات المالية اللازمة من أجل مواجهة الحالات الطارئة التي قد تظهر في القطاع المصرفي كارتفاع القروض المتعثرة.

٢. ضرورة قيام المصارف بدراسة الجدارة الائتمانية لعملائها لغرض المحافظة على جودة الموجودات وتقليل حجم القروض المتعثرة.
٣. تكليف المصارف التجارية العاملة في القطر بإجراء اختبارات الضغط بشكل شهري معتمدة على بيانات الرصيد الشهري وليس على بيانات الرصيد الكلي في نهاية السنة المالية.
٤. تطوير وتوحيد تقنية اختبارات الضغط الكلية من قبل البنك المركزي العراقي لتحديد وتشخيص المخاطر المتوقعة في القطاع الحقيقي عن طريق الاعتماد على كوادر اكاديمية من الاحصائيين والمبرمجين لغرض الوصول برنامج خاص لاختبارات الضغط.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. البنك المركزي العراقي، النشرات السنوية.
٢. الحي، محمد عبدالحميد عبد، ٢٠١٤، استخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، أطروحة دكتوراه، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.
٣. دكروري، آيات صلاح، ٢٠١٨، تغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ط١، المصرية للنشر والتوزيع، القاهرة.
٤. فاضل، ايهاب أحمد، ٢٠١٧، الأدوات الكمية للسياسة النقدية وأثرها في الاستقرار المصرفي في العراق للمدة ٢٠١٠-٢٠١٧: بحث تطبيقي في البنك المركزي العراقي، رسالة ماجستير، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد.
٥. مخلوف، أميرة بن، ٢٠١٦، آليات الحوكمة لإدارة المخاطر المصرفية وتعزيز الاستقرار المالي: دراسة حالة عينة من البنوك التجارية العاملة في الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية.
٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي / الهاز المركزي للاحصاء.
٧. وزارة المالية / الدائرة الاقتصادية.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

8. Basel Committee on Banking Supervision, Principles For Sound Stress Testing Practices and Supervision, Consultative Document, Bank For International Settlements, 2009, Available at http://www.bis.org/publ/bcbs155.htm
9. Claudio Borio, Mathias Drehmann, 2012, Stress-testing macro stress testing: dose it live up to expectations?, Bank For International Settlements, Monetary and Economic Department.
10. Isek, Friday Cosmos, *et.at.*, 2020, Effect of Fiscal Policy on the Performance of Banks in The Nigerian Economy, IOSR Journal of Economics and Finance (IOSR-JEF), Volume 11, Issue 1 Ser. IV.
11. Kozaric, Kemal, Dzelihodzic, Emina Zunic, 2020, Effects of Macroeconomic Environment on Non-Performing Loans and Financial Stability: Case of Bosnia and Herzegovina, Sciendo, Journal of Central Banking Theory and Practice.
12. Leka, Brikena, *et.at.*, 2019, Key Macroeconomic Driverson Reducing Non Preforming Loans In Albania, Academic Journal of Interdisciplinary Studies, Sciendo, Vol. 8, No. 2 July.
13. Li, Andreas, Lian Ong & A. Jobst, 2020, Stress Testing Principles, Concepts, And Frameworks, International Monetary Fund, Washington, P.14. Available at www.bookstore.imf.org www.elibrary.imf.org.
14. Lvo Krznar, Tory Matheson, 2017, Towards Macroprudential Stress Testing: Lncorporating Macro-Feedback Effects, International Monetary Fund.
15. Miguel A. Segoviano, Charles Goodhart, 2009, Banking Stability Measures, IFM, Working paper, Monetary and Capital Markets Department.
16. Mishkin, Frederick, 1999, Global Financial Instability: Framework, Events, Issues, Journal of Economic Perspectives, Vol. 13 (Fall).

17. Mohammed Umar, *et.at.*, 2014, Conceptual Exposition of The Effect of Inflation on Bank Performance, Journal of World Economic Research, Vol. 3, No 5, Published Online November 20. (http://www.sciencepublishinggroup.com/j/jwer).
18. Padoa-Schioppa, Tomasso, 2003, Central Banks and Financial Stability: Exploring the Land In Between, in The Transformation of the European Financial System, ed. by Vitor Gaspar and others (Frankfurt: European Central Bank).
19. Teoder Hada, *et.at.*, 2020, Macroeconomic Determinants of Nonperforming Loans of Romanian Bank, MDPI, P.6. Available https://www.mdpi.com/2071-1050/12/18/7533.